

قال مقيده عفا ا عنه وغفر له : أظهر القولين دليلاً عندي في هذا الفرع قول مالك وأصحابه ، وإن خالفهم الجمهور ، وأن الأضحية لا تسن للحاج بمنى ، وأن ما يذبحه هدي لا أضحية ، وأن الاستدلال بحديث عائشة المتفق عليه المذكور آنفاً لا تنهض به الحجة على مالك وأصحابه ، ووجه كون مذهب مالك : أرجح في نظرنا هنا مما ذهب إليه جمهور أهل العلم ، هو أن القرآن العظيم دال عليه ، ولم يثبت ما يخالف دلالة القرآن عليه سالماً من المعارض من كتاب أو سنة ، ووجه دلالة القرآن على أن ما يذبحه الحاج بمنى : هدي لا أضحية ، هو ما قدمناه موضحاً لأن قوله تعالى : { وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ لِشِئْءِ هَدُوءٍ مِّنَ الْأَفْجَاءِ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيْسَامٍ مَّعَ الْوُجُوهِ } عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةٍ الْأَسْوَءِ نَعَامٍ فَكُلُوا مِنْهَا } فيه معنى : أذن في الناس بالحج : يأتوك مشاة وركبانا لحكم . منها : شهودهم منافع لهم ، ومنها : ذكرهم اسم ا : { عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةٍ الْأَسْوَءِ نَعَامٍ } ، عند ذبحها تقريباً إلى ا ، والذي يكون من حكم التأذين فيهم بالحج ، حتى يأتوا مشاة وركبانا ، ويشهدوا المنافع ويتقربوا بالذبح ، إنما هو الهدى خاصة دون الأضحية لإجماع العلماء على أن للمضحي : أن يذبح أضحيته في أي مكان شاءه من أقطار الدنيا ولا يحتاج في التقرب بالأضحية ، إلى إتيانهم مشاة وركبانا من كل فج عميق . فالآية ظاهرة في الهدى ، دون الأضحية ، وما كان القرآن أظهر فيه وجب تقديمه على غيره ، أما الاحتجاج بحديث عائشة المتفق عليه : (أنه ضحى ببقر عن نسائه يوم النحر صلوات ا وسلامه عليه) فلا تنهض به الحجة ، لكثرة الأحاديث الصحيحة المصرحة بأنهن متمتعات ، وأن ذلك البقر هدي واجب ، وهو هدي التمتع المنصوص عليه في القرآن وأن عائشة منهن قارئة والبقرة التي ذبحت عنها : هدي قران ، سواء قلنا إنها استقلت بذبح بقرة عنها وحدها ، كما قدمناه في بعض الروايات الصحيحة ، أو كان بالاشتراك مع غيرها في بقرة ، كما قال به بعضهم : وأكثر الروايات ليس فيها لفظ : ضحى ، بل فيها : أهدى ، وفيها : ذبح عن نسائه وفيها : نحر عن نسائه فلفظ ضحى من تصرف بعض الرواة للجزم ، بأن ما ذبح عنهن من البقر يوم النحر بمنى : هدي تمتع بالنسبة لغير عائشة ، وهدي قران بالنسبة إليها ، كما هو معلوم بالأحاديث الصحيحة ، التي لا نزاع فيها ، وبهذا الذي ذكرنا تعلم أن ظاهر القرآن مع مالك ، والحديث ليس فيه حجة عليه . .

وقال ابن حجر في فتح الباري : في باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن